

هيئة مفوضي " الدستورية " توصي بعدم قبول دعوى حل مجلس الشورى بسبب تحصينه بالدستور الجديد



الاثنين 22 أبريل 2013 12:04 م

حصلت "بوابة الأهرام" على توصيات تقرير هيئة مفوضي المحكمة الدستورية العليا بشأن القضية المحالة من المحكمة الإدارية العليا للفصل في مدى دستورية قانون انتخاب مجلس الشورى فيما يخص الثلث الفردي، والتي حددت المحكمة الدستورية اليوم الاثنين جلسة 12 مايو لنظرها

وأوصى التقرير أصليا بعدم قبول الدعوى لانتفاء المصلحة، لأن الدستور الجديد الذي تم إقراره بالبلاد حصن مجلس الشورى كما أوصى التقرير احتياطيا برفض الدعوى بسبب تغيير النظام القانوني للبلاد وأن الدستور الجديد قرر الإبقاء على مجلس الشورى ليقوم بالتشريع

جدير بالذكر أن هذه الدعوى محالة من المحكمة الإدارية العليا بشأن بطلان النصوص المنظمة لانتخاب الثلث الفردي في انتخابات مجلس الشورى الماضية، على نسق القضية التي أدت إلى صدور حكم بحل مجلس الشعب السابق في 14 يونيو 2012.

وسبق للمحكمة أن أعادت القضية إلى هيئة مفوضي المحكمة لإعداد رأيها القانوني فيها، على ضوء مواد الدستور الجديد، التي تضمنت تحصيلاً لتشكيل المجلس الحالي، ومنحه سلطة التشريع والرقابة المقررة لمجلس النواب